توجيه القراءات في الاستدلال العقدي

د.يوسف خلف العيساوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقـــدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمـــين، ثـــم الرضـــى عـــن آلـــه وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فعلم العربية الطريق الموصلة إلى تدبر القرآن، ومعرفة مراده، وهو السبيل لحل مشـــكل قراءاته، "وإنما يفهم بعض معانيه، ويطلع على أسراره ومبانيه، من قوي نظـــره، واتســـع مجاله في الفكر وتدبره، وامتد باعه، ورقت طباعه، وامتد في فنون الأدب، وأحاط بلغـــة العرب"![1]

وعلوم القرآن أشرف العلوم، وأوجبها على كلّ مسلم؛ لذا اعتنى بها الأفاضل، وقيد نكتهـــا الأماثل، كلّ بحسب الطاقة والوسع، مع ما أوتوا من سلامة فهم ورقّة طبع، فحفل العلمـــاء بكل فن من فنونه، ومن آكدها علم القراءات، أفردوه بالمصنفات، وعملوا على تخريجهـــا، وبيان ما تضمنته من دلالات، وأحكام وإشارات.

فأحببت اللحوق بركبهم، وإن لم أكن على منوالهم، فوقفت عند أمـــر جـــدير بالعنايـــة، لا يخفى على أهل الدراية، وهو بناء المعاني العقدية على اختلاف الوجوه المروية، فجاء هذا العنوان (توجيه القراءات في الاستدلال العقدي) فجعلته على مقدمة ، وثلاثـــة مباحـــث ، وخاتمة.

المقدمة: بينت فيها أسباب اختيار هذا الموضوع، وأهميته.

المبحث الأول: القراءة القرآنية بين الاستنباط العقدي والنظر الكلامي: وهو تأصيل لبقيـــة البحث؛ لمعرفة المنزع والمراد عند المحتج بهذا النوع من المعاني الشرعية.

المبحث الثاني: القراءة المتواترة والاستدلال العقدي: أوردت فيه بعـــض الأمثلـــة علـــى إيجاز، وبينت فيها توجيه كل قراءة والمعنى المستنبط منها.

---

(١) البرهان: ١/ ٥.

المبحث الثالث: القراءة الشاذة والاستدلال العقدي: جئت بثلاثة أمثلة على استدلال بعض العلماء فيها على ما يرمون من معانٍ وأحكام.

الخاتمة: أوردت فيها بعضا من النتائج وتوصية البحث.

وترجع الكتابة في هذا الموضوع إلى أسباب ثلاثة:

الأول: لم أقف على إفراد هذا الأمر، مع كثرة الكتابة عن أثر القراءات في الأحكام الفقهية.[1]

الثاني: الاستدلال بالقراءة القرآنية على المعاني العقدية، جاء مبثوثا في كتب التفسير والإعراب، وعلل القراءات، والعقيدة على قلة.[2]

الثالث: يمكن جعل هذه القضية التي نحن بصدد تقريرها من قواعد النقد، فهي جديرة بالعناية والتنويه.[1]

---

(١) من الأعمال التي وقفت عليها:

أ. القراءات وأثرها في التفسير والأحكام: محمد بن عمر بازمول، دار الهجرة، ط١ ، ١٤١٧ه = ١٩٩٦م.

ب. أثر القراءات في الفقه الإسلامي: د. صبري عبد القوي، الرياض، أضواء السلف، ١٤١٨ه = ١٩٩٧م.

ج. أثر اختلاف القراءات في الأحكام الفقهية: د عبد الله بن برجس الدوسري، دار الهدي النبوي، المنصورة، ط١ ، ١٤٢٦ه ٢٠٠٥م.

د. أثر القراءات القرآنية في استنباط الأحكام الفقهية: د. عزت شحاتة كرار، مؤسسة المختار، القاهرة، ط٢ ، ١٤٢٧ه ٢٠٠٦م.

(٢) ننوه بعملين مهمين، هما:

أ. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: د. محمد الحبش، وعمله عامّ كما هو واضح، ولكن خصص فصلا للأحكام الاعتقادية، أورد فيه طائفة من القراءات المتواترة، وقال: "اعتمدت في هذا الفصل على المفسرين من علماء العقيدة، كالإمام الفخر الرازي، والإمام ابن كثير، واختيارات القرطبي في جامعه فيما يتصل بأبواب العقيدة، وكذلك استعنت بالكتب المصنفة في الاحتجاج للقراءات" : ١٣٠.

ب. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم – جمعا ودراسة: د. محمد بن عبد الله السيف، دار التدمرية، الرياض، ط١ ، ١٤٢٩ه = ٢٠٠٨م ، وهو بحث جاد، وجاء كلامه عن تلك القضايا متناثرا، كل بما يناسبه.

هذا، وأسأل الله الهداية لسبيل الرشاد، والنجاة يوم التناد، وأن يصلح هذه البلاد، فتكون طلبة لأهل العلم والاجتهاد.

المبحث الأول

القراءة القرآنية بين الاستنباط العقدي والنظر الكلامي

من المقرر أن القرآن الكريم كلية الشريعة، وعمدة الملة، وينبوع الحكمة، وآية الرسالة، ونور الأبصار والبصائر، وأنه لا طريق إلى الله سبحانه سواه، ولا نجاة بغيره، ومن رام السعادة اتخذه سميره وأنيسه، وجعله على مر الأيام والليالي جليسه.[٢]

وقد تعددت وجوه الاستنباط من القرآن الكريم، منها الفقهي والسلوكي والإعجازي واللغوي ونحو ذلك، وأعلى تلك المعاني المستفادة عن طريق الاستنباط هي المعاني العقدية، فتضمنت آياته الكريمة الدعوة إلى توحيد الله - عز وجل - والإخلاص له، ولم تقتصر دعوة القرآن إلى العقيدة على الدلائل الظاهرة، بل تضمن دلائل خفية عني بها العلماء، استخرجوا الاستنباطات البديعة، والفوائد العميقة.[٣]

لذا فطن أهل تفسيره وتأويله إلى أهمية هذا الباب، فدققوا النظر في معاني قراءاته، وتوجيه ذلك.

وسنقف عند هذا المبحث مع قضيتين:

الأولى: القراءة والاستنباط العقدي:

---

(١) من الأبحاث المهمة في ذلك كتاب:=

=قواعد نقد القراءات القرآنية – دراسة نظرية تطبيقية: د. عبد الباقي بن عبد الرحمن، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١ ، ١٤٣٠ه = ٢٠٠٩م ، وهو لم يفصل القول في هذه القضية، وإنما تكلم عن النقد من جهة المعنى بإيجاز.

(٢) ينظر: الموافقات: ٤/ ١٤٤.

(٣) ينظر: منهج الاستنباط من القرآن الكريم: ١٥٧ ، ولقد أبان فيه مؤلفه عن أنواع الاستنباط من حيث الصحة والفساد وشروط ذلك.

تقرر في علم القراءات وعند السلف ومحققي الخلف بأن القراءة سنة متبعة، يأخذها الآخر عن الأول، يقول ابن الجزري: "كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا، وتواتر نقلها : هذه القراءة المتواترة المقطوع بها".(١)

فتعدد تلك القراءات من وجوه إعجاز الكتاب العزيز، إذ لكل قراءة تفسير يغاير الآخر، فقد قيل: "تعدد القراءات بمنزلة تعدد الآيات".

وقال المحققون بهذا الشأن: "وكل ما صح عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحدا من الأمة رده، ولزم الإيمان به، وأن كله منزل من عند الله، إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية، يجب الإيمان بها كل واتباع ما تضمنته من المعنى علما وعملا، ولا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنا أن ذلك تعارض".(٢)

يقول الدكتور أحمد بن محمد الخراط: "وإذا كان الفقهاء يستقون من تعدد القراءات في اللفظة الواحدة معاني ودلالات في علوم الفقه، فليس ذلك بغريب إذا علمنا أن القراءة المتواترة بمنزلة الآية... كما كانت القراءات مثار بحث واستدلال لدى أهل علم جليل هو علم التوحيد، وما يتبعه من الحديث عن أسماء الله وصفاته".(٣)

ويقول الدكتور محمد الحبش: "إن استجلاء القراءات المتواترة التي تدل على أبواب العقيدة من آكد الفروض على الأمة؛ لأنها أدق السبل لبلوغ عقيدة الحق التي أذن بها الله سبحانه وتعالى".(٤)

ففي قوله تعالى: L È Ç ÆÅ Ä Ã Â ÁÀM [البروج:٢١-٢٢] قراءتان متواترتان للفظة ﴿ Ç ﴾:

قرأ نافع ﴿محفوظٌ﴾ بالرفع، وباقي السبعة بالخفض.(٥)

---

(١) منجد المقرئين: ٧٩.

(٢) النشر: ١/ ٥١.

(٣) الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة: ٢٩١ – ٢٩٢.

(٤) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: ١٣٠.

(٥) ينظر: التيسير: ٥١٧.

قال ابن زنجلة: "قرأ نافع ﴿في لوح محفوظٌ﴾ بالرفع جعله نعتا للقرآن، بل هو قرآن مجيد محفوظ في لوحه، قال: ومعنى حفظ القرآن أنه يؤمن من تحريفه وتبديله وتغييره، فلا يلحقه في ذلك شيء".(١)

وقال ابن قيم الجوزية: "وقوله ﴿È Ç ÆÅ﴾ أكثر القراء على الجر، صفة لـ ﴿Æ﴾ وفيه إشارة إلى أن الشياطين لا يمكن التنزل به؛ لأن محله محفوظ أن يصلوا إليه، وهو في نفسه محفوظ أن تقدر الشياطين على الزيادة فيه أو النقصان، فوصفه سبحانه بأنه محفوظ في قوله L n m l k j i h gM [الحجر: ٩] ووصف محله بالحفظ في هذه السورة، فالله سبحانه حفظ محله، وحفظه من الزيادة والنقصان والتبديل".(٢)

الثانية: القراءة وغلاة المتكلمين:

الغلو في تعظيم العقل، وإقحامه فيما لا يدركه ولا يحيط به، جعله حاكما، فنتج عند هؤلاء أصول عقلية ترد إليها النصوص الثابتة، مما جر على أصحاب هذا الرأي التناقض والشك والحيرة في كثير مما يسطرون، إذ وجد بين المفكرين المسلمين من فتن بالفلسفة الإغريقية وبخاصة شروح فلسفة أرسطو أو المعلم الأول كما كانوا يسمونه، والمباحث اللاهوتية الميتافيزيقية، وظنوا أن الفكر الإسلامي لا يستكمل مظاهر نضوجه واكتماله، أو مظاهر أبهته وعظمته، إلا إذا ارتدى هذا الزي – زي التفلسف والفلسفة – وكانت له فيه مؤلفات.(٣)

وعند متابعتنا المتواضعة وجدنا بعض المتكلمين لم يصب في استدلاله في بعض القراءات من جهتي الرواية أو الدراية، فقد تجد رأيا غريبا ينص على جواز الاجتهاد في ثبوت القراءة ونحو ذلك، مما رده العلماء الأثبات، يقول الباقلاني:

---

(١) حجة القراءات: ٧٥٧.

(٢) التبيان: ١٥٥ – ١٥٦ ، ومن هذه المعاني الرائعة شيء طيب في: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: ١٣٧ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ٢٠٠ ، والإعجاز البياني: ١٢٠.

(٣) ينظر: خصائص التصور الإسلامي: ١٢.

"وقال قوم من المتكلمين أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات القرآن (أي القراءات) وأوجه وأحرف، إذ كانت تلك الأوجه صوابا في اللغة العربية، ومما يسوغ التكلم بها، ولم تقم حجة بأن النبي ﷺ قرأ تلك المواضع بخلاف موجب رأي القايسين واجتهاد المجتهدين. وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه، وخطأوا من قال بذلك وصار إليه واحتجوا على فساده".[١]

والكلام في هذا يطول، وإنما القصد بيان تتبع غلاة هؤلاء لما شذ من القراءات "أو المحكي والموضوع لنصرة رأيه، من ذلك قوله تعالى: M / 0 1 2 3 L [الأعراف: ١٥٦] فقد نقل ابن جني عندها (ومن ذلك قراءة الحسن وعمرو الأسواري ﴿أصيبُ به من أساءَ﴾ قال أبو الفتح: هذه القراءة أشد إفصاحا بالعدل من القراءة الفاشية التي هي ﴿2 3﴾ ؛ لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له، وهو الإساءة...).[٢]

واستدلال ابن جني في القراءة الشاذة على أصل معتزلي واضح، بل هو محكي عن شيوخ مذهبه.

قال ابن عطية: "وللمعتزلة بهذه القراءة تعلق من وجهين: أحدهما إنفاذ الوعيد، والآخر خلق المرء أفعاله، وإن (أساء) لا فعل لله فيه، إلا أنّ القرأة أطنبوا في التحفظ من هذه القراءة.

وقال أبو عمر الداني: لا تصح هذه القراءة عن الحسن وطاووس، وعمرو بن فائد رجل سوء".[٣]

فالمعتزلة لها جنوح "إلى القراءات الشاذة التي يتوافق ظاهرها مع منطلقاتهم، وذلك بإبرازها على أنها تمثل خيارا موازيا للقراءة المتواترة، لما كانت القراءات المتواترة لا تساعدهم في الاستنصار لآرائهم".[٤]

---

(١) الانتصار: ١/ ٦٩ ، وينظر: البرهان: ٢/ ١٢٦.

(٢) المحتسب: ١/ ٢٦١.

(٣) المحرر الوجيز: ٤/ ٥٩ ، وينظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: ١/ ١١٨ – ١٢٠.

(٤) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي: ٣/ ١٣٥٥.

ومن ههنا يجب الحذر من النقولات الشاذة أو المحكية التي لا يقوم عليها برهان، والابتعاد عن الإغراب بالروايات وتخريجها.

يقول ابن قيم الجوزية:

"تجد المتعنتين بوجوه القرآن يأتون من القراءات البديعة المستشنعة في ألفاظها ومعانيها الخارجة عن قراءة العامة وما ألفوه، ما يغربون به على العامة، وأنهم قد أوتوا من علم القرآن ما لم يؤته سواهم".[١]

فعلى الطالب النبه الوقوف على أسباب القراءات الشواذ، فالبحث في ذلك من المهمات، فكثير من الطلبة يكتفي بنوع من الشاذ الذي يقع تحت "ما صح نقله عن الآحاد، وصح في العربية، وخالف خط المصحف" أو "ما نقله غير ثقة، ولا وجه له في العربية، وإن وافق خط المصحف" قال ابن الجزري: "وبقي قسم مردود أيضا وهو ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل البتة، فهذا رده أحق ومنعه أشد ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر".[٢]

ومن أفضل من كتب عن ذلك الدكتور أحمد شكري في بحثه (أسباب وجود القراءات الشاذة) قال فيه: "ويندرج في هذا النوع اختراع أوجه من القراءات لم ترد، لنصرة مذهب عقدي أو اتجاه ما...".[٣]

المبحث الثاني

القراءة المتواترة والاستدلال العقدي

المثال الأول: قوله تعالى:

M i j k l L [الصافات: ١٢]

القراءة:

قرأ حمزة والكسائي بضم التاء من ﴿عجبتُ﴾ وقرأ الباقون من السبعة بفتح التاء.[٤]

---

(١) الصواعق المرسلة: ١/ ٦٩٤.

(٢) النشر: ١/ ١٧.

(٣) أسباب وجود القراءات الشاذة: ٤٧.

(٤) ينظر: التيسير: ٤٣١ – ٤٣٢.

التوجيه والأثر العقدي:

في قراءة الفتح الإسناد يكون للنبيﷺ والمعنى: بل عجبت يا محمد من نزول الوحي عليك ويسخرون، ومن قرأ بالضم فالإخبار عن الله تعالى.

وقد أنكر قوم هذه القراءة وقالوا: الله عز وجل لا يعجب، فهم استشكلوا هذه القراءة من جهة المعنى.

ومنهم من أوّلها دفعا لذلك الإشكال، إما على إضمار القول، والمعنى: قل يا محمد: بل عجبت، وقيل: أسند العجب إلى نفسه وهو يريد نبيهﷺ ، وقيل: العجب هنا على معنى الحلم عنهم والإنكار لعظيم فعلهم، وغير ذلك.(١)

وقد حكى الفراء الإشكال قائلا: "وقوله ﴿ i j k ﴾ قرأها الناس بنصب التاء ورفعها، والرفع أحب إلي؛ لأنها قراءة علي وابن مسعود وعبد الله بن عباس... قال شقيق: قرأت عند شريح: ﴿بل عجبتُ ويسخرون﴾ (بالضم) فقال: إن الله لا يعجب من شيء، إنما يعجب من لا يعلم، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي فقال: إن شريحا شاعر يعجبه علمه، وعبد الله أعلم منه، قرأها ﴿ بل عجبتُ ويسخرون﴾. قال أبو زكريا: والعجب وإن أسند إلى الله فليس معناه من الله كمعناه من العباد".(٢)

فذهب أهل الأثر ومن وافقهم إلى إثبات هذه الصفة على ما يليق به تعالى،(٣) فهذه القراءة من الأدلة على ذلك.

قال أبو عبيد: "والشاهد لها مع هذه الأخبار قوله تعالى: L ± ° ¯ ® ¬ M [الرعد: ٥] فأخبر جل جلاله أنه عجيب، ومما يزيده تصديقا الحديث المرفوع: (عجب الله البارحة من فلان وفلانة...)".(٤)

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ٧/ ٢٧٥ ، والموضح: ٣/ ١٠٨٦ ، وتوجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: ٤١٨ – ٤٢٠.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٣٨٤.

(٣) فأهل السنة على التحقيق يثبتون هذه الصفة الفعلية الخبرية الثابتة له تعالى في الكتاب والسنة، على الوجه اللائق به. ينظر: السنة: ١/ ٣٨٩ – ٣٩١ ، وصفات الله عز وجل: ٢١٠.

(٤) ينظر: حجة القراءات: ٦٠٧.

وأطال الطبري النفس في ذلك، فقال: "قوله ﴿ i j k ﴾ اختلف القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الكوفة ﴿بل عجبتُ ويسخرون﴾ بضم التاء من ﴿عجبت﴾ بمعنى: بل عظم عندي وكبر اتخاذهم لي شريكا، وتكذيبهم تنزيلي، وهم يسخرون.

وقرأ ذلك عامة قرأة المدينة والبصرة وبعض قرأة الكوفة ﴿ i j ﴾ بفتح التاء، بمعنى: عجبت أنت يا محمد، ويسخرون من هذا القرآن، والصواب من القول في ذلك أن يقال: إنهما قراءتان مشهورتان في قرأة الأمصار، فيأتيهما فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب.

فإن قال قائل: وكيف يكون مصيبا القارئ بهما مع اختلاف معنييهما؟

قيل: إنهما وإن اختلف معناهما فكل واحد من معنييه صحيح، قد عجب محمد مما أعطاه الله من الفضل، وسخر منه أهل الشرك بالله، وقد عجب ربنا من عظيم ما قاله المشركون في الله، وسخر المشركون بما قالوه.

فإن قال: أفكان التنزيل بإحداهما أو بكلتيهما؟ قيل: التنزيل بكلتيهما".[1]

ونختم هذا المثال بقول أبي القاسم الأصبهاني:

"وقال قوم: لا يوصف الله تعالى بأنه يعجب؛ لأن العجب ممن يعلم ما لم يكن يعلم.

واحتج مثبت هذه الصفة بالحديث،[2] وبقراءة أهل الكوفة ﴿بل عجبتُ ويسخرون﴾ على أنه إخبار من الله عز وجل عن نفسه".[3]

المثال الثاني: قوله تعالى:

g f e d b a ` _ ^] \ [Z Y X W V U M

L i h [الطور: ٢١].

---

(١) جامع البيان: ١٩/ ٥١٣ – ٥١٤.

(٢) من تلك الأحاديث: ((عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل)). الجامع الصحيح: برقم (٣٠١٠) : ٤/ ٦٠ ، وينظر: السنة: ١/ ٣٨٩ – ٣٩١.

(٣) الحجة في بيان المحجة: ٢/ ٤٩٠.

القراءة:

قال الداني: "قرأ أبو عمرو ﴿وأتبعناهم﴾ بقطع الألف، وإسكان التاء والعين، وألف بعد النون.

والباقون: بوصل الألف، وفتح التاء والعين، وتاء ساكنة بعد العين من غير ألف.

ابن عامر وأبو عمرو ﴿ذرياتهم بإيمان﴾ بالجمع، وضم ابن عامر التاء، وكسرها أبو عمرو.

والباقون: بالتوحيد ورفع التاء".[1]

التوجيه والأثر العقدي:

في قراءة ﴿وأتبعناهم ذرياتِهم﴾ جعل الفعل لله سبحانه وتعالى، وفي قراءة ﴿ W X ﴾ الفعل للذرية.[2]

وقد اختُلف في الذرية في هذه الآية، هل المراد بها الصغار؟ أو الكبار؟ أو كلاهما؟ على ثلاثة أقوال؛ لأن ذلك مبني على أن قوله ﴿ Y ﴾ حال من الذرية التابعين أو المتبوعين.[3]

فقال فريق: المعنى: والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم في إيمانهم، فأتوا من الإيمان بمثل ما أتوا به، ألحقناهم بهم في الدرجات، ويدل على ذلك قراءة من قرأ: ﴿ W X ﴾ فجعل الفعل في الاتباع لهم، ولا مانع من إطلاق لفظ الذرية على الكبار، لقوله تعالى: K M L N M L [الأنعام: ٨٤] وغير ذلك.

وقال آخرون: الذرية هنا الصغار، والمعنى: والذين آمنوا وأتبعناهم ذرياتهم في إيمان الآباء، والذرية تبع الآباء، وإن كانوا صغارا في الإيمان والأحكام.

فيكون قوله: ﴿ Y ﴾ في موضع نصب على الحال من المفعولين، أي: وأتبعناهم ذرياتهم بإيمان الآباء.[4]

---

(١) التيسير: ٤٧٠ ، وينظر: الموضح: ٣/ ١٢١١ ، والنشر: ٢/ ٣٧٧.

(٢) ينظر: حجة القراءات: ٦٨١ – ٦٨٢ ، واللباب: ١٨/ ١٢٨ – ١٢٩.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٩/ ٥٢٥.

(٤) ينظر: اللباب: ١٨/ ١٢٨.

وقال فريق ثالث: الوجه أن تحمل الذرية على الصغار والكبار؛ لأن الكبير تبع الأب بإيمان نفسه، والصغير يتبع الأب بإيمان الأب.

ويدل على ذلك أن القراءتين كالآيتين، فمن قرأ: ﴿ W X ﴾ فهذا في حق البالغين، فصح نسبة الفعل إليهم، ومن قرأ: ﴿وأتبعناهم ذرياتهم﴾ فهذا في حق الصغار الذين أتبعهم الله آباءهم في الإيمان حكما، فدلت القراءتان على النوعين.(١)

المثال الثالث: قوله تعالى:

M وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ L [البروج: ١٤ – ١٥].

القراءة:

قرأ حمزة والكسائي: ﴿ذو العرشِ المجيدِ﴾ بخفض الدال، والباقون من السبعة برفعها.(٢)

التوجيه والأثر العقدي:

إعراب القراءتين واضح، يقول ابن أبي مريم: "﴿£ ¤ ¥ ¦ ﴾ بالجر، قرأها حمزة والكسائي، والوجه أن ﴿المجيد﴾ على هذا وصف لقوله: L v u t M(٣) كأنه قال: إن بطش ربك المجيد شديد، هذا قول بعض النحويين.

ويجوز أن يكون ﴿المجيد﴾ صفة للعرش، كما صار صفة للقرآن في قوله: M Â Á À L Ä Ã (٤) وهذا هو الأظهر.

وقرأ الباقون: ﴿ ¥ ﴾ بالرفع.

والوجه: أنه تابع لقوله: ﴿£ ¤ ﴾ كأنه قال: وهو الغفور، وهو المجيد".(٥)

فهناك من استشكل وصف العرش بالمجيد، قال مكي بن أبي طالب: "قوله ﴿£ ¤ ¥ ﴾ من خفضه جعله نعتا للعرش.

---

(١) ينظر: حادي الأرواح: ٢/ ٨٠٤ – ٨١٠.

(٢) ينظر: السبعة: ٦٧٨ ، والمفتاح: ٣٦٤.

(٣) البروج: ١٢.

(٤) البروج: ٢١.

(٥) الموضح: ٣/ ١٣٥٦.

وقيل: لا يجوز أن يكون نعتا للعرش؛ لأنه من صفات الله جل ذكره، وإنما هو نعت للرب في قوله: L x w v u tM [البروج: ١٢] ومن رفعه جعله نعتا لذو، أو خبرا بعد خبر".[١]

والصواب: جواز وصف العرش بذلك،[٢] قال ابن قيم الجوزية: "ومن قرأ ﴿المجيد﴾ بالكسر فهو صفة لعرشه سبحانه، وإذا كان عرشه مجيدا فهو سبحانه أحق بالمجد. وقد استشكل هذه القراءة بعض الناس،[٣] وقال: لم نسمع في صفات الخلق (مجيد) ثم خرجها على أحد وجهين:

إما على الجوار، وإما أن يكون صفة لـ ﴿ v ﴾.

وهذه من قلة بضاعة هذا القائل؛ فإن الله سبحانه وصف عرشه بالكرم، وهو نظير المجد، ووصفه بالعظمة، فوصفه بالمجد مطابق لوصفه بالعظمة والكرم، بل هو أحق المخلوقات أن يوصف بذلك لسعته، وحسنه، وبهاء منظره".[٤]

ويقول ابن كثير: "و ﴿ ¥ ﴾ فيه قراءتان: الرفع على أنه صفة الرب عز وجل، والجر على أنه صفة للعرش، وكلاهما معنى صحيح".[٥]

---

(١) مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣٤٧ – ٣٤٨.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ٢/ ٤٢٢ – ٤٢٧.

(٣) وهذا يفسر لنا قول أبي بكر الأصم المعتزلي عند قوله تعالى: ﴿وهو رب العرش العظيم﴾ [التوبة: ١٢٩] : "وهذه القراءة أي رفع العظيم أعجب إلي، لأن جعل العظيم صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش". الدر المصون: ٦/ ١٤٢.

(٤) التبيان: ١٤٨ – ١٤٩.

(٥) تفسير القرآن العظيم: ٨/ ٣٧٢.

المبحث الثالث

القراءة الشاذة والاستدلال العقدي

المثال الأول: قوله تعالى

L M L K J I M [النساء: ١٦٤].

القراءة:

قرأ العامة: ﴿ J ﴾ بالرفع، وفي قراءة شاذة: ﴿اللهَ﴾ بالنصب.(١)

قال الزمخشري: "وعن إبراهيم ويحيى بن وثاب أنهما قرآ: ﴿وكلم اللهَ﴾ بالنصب".(٢)

التوجيه والأثر العقدي:

عامة القراءة على رفع ﴿ J ﴾ فهو فاعل التكليم سبحانه، أما في القراءة الشاذة فالفاعل هو ﴿ K ﴾ عليه السلام.

وقد احتج المثبتون لصفة الكلام وهم أهل السنة بهذه الآية الكريمة، وقرروا أن كلام الله منزل غير مخلوق.(٣)

وذهب المعتزلة إلى القول بخلق القرآن،(٤) فأولوا النصوص على ما توافق مذهبهم في هذه القضية، فابن جني يقول عن هذه القراءة الشاذة: "ومن ذلك قراءة إبراهيم: (وكلم اللهَ موسى) اسم الله نصب.

قال أبو الفتح: يشهد لهذه القراءة قوله جل وعز حكاية عن موسى: M § ¨ © a L(٥) وغيره من الآي التي فيها كلامه لله تعالى".(٦)

وما ذهب إليه ابن جني ومن وافقه في هذه القراءة لا يستقيم، وذلك لما يأتي:

الأول: هذه القراءة الشاذة لا تقف أمام النصوص المتواترة والصحيحة الدالة على عكس

---

(١) ينظر: الدر المصون: ٤/ ١٦١.

(٢) الكشاف: ٢/ ١٧٩.

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ١/ ٢٥٦.

(٤) ينظر: شرح الأصول الخمسة: ٥٢٨ – ٥٥٠.

(٥) الأعراف: ١٤٣.

(٦) المحتسب: ١/ ٢٠٤.

هذا الاستنباط، لذا عدت هذه القراءة عند بعض من قسم الموضوع،[1] "وقال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة: أريد أن نقرأ (وكلم اللهَ موسى) بنصب اسم الله؛ ليكون موسى هو المتكلم لا الله، فقال أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا فكيف تصنع بقوله تعالى: M وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ L[2] ؟؟!! فبهت المعتزلي".[3]

الثاني: كلام الله تعالى لموسى عليه السلام تشريف له بهذه الصفة، فجعل (موسى) فاعل التكليم إبطال لهذه الخصوصية.

يقول العكبري: "قوله (وكلم اللهَ موسى) بنصب اسم الله، نصبه عمرو بن عبيد على أن يكون اسم الله مفعولا، وموسى فاعلا، وهذا يجيء على مذهبه، وهو الاعتزال، وهو ضعيف في القياس، لأنه بمعنى خاطب اللهَ، وهذا لا يختص بموسى".[4]

الثالث: ورود المصدر المؤكد في الآية يرفع كل مجاز أو تأويل "فوكّد بالصدر معنى الكلام، ونفى عنه المجاز".[5]

المثال الثاني: قوله تعالى:

L f e d c b a ` _ ^] \ [Z Y X W V UM

[النمل: ٨٢].

القراءة:

قرأ عامة القراء ﴿ _ ﴾ على التشدد، وفي الشواذ: (تَكْلُمهم) بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام.[6]

التوجيه والأثر العقدي:

من قرأ (_) بضم التاء وتشديد اللام فالمعنى: تخبرهم وتحدثهم.

---

(١) ينظر: منجد المقرئين: ٩٦ ، وأسباب وجود القراءات الشاذة: ٥٥.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) شرح العقيدة الطحاوية: ١/ ٢٥٨ ، وينظر: تفسير القرآن العظيم: ٢/ ٤٧٥.

(٤) إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٤٢١.

(٥) تأويل مشكل القرآن: ١١١.

(٦) ينظر: المحتسب: ١/ ١٤٤ – ١٤٥ ، البحر المحيط: ٧/ ٩٧.

وقراءة (تَكْلُمهم) بمعنى: تسمهم،[1] يقول السمين: "قوله ﴿ _ ﴾ العامة على التشديد وفيه وجهان: الأظهر أنه من الكلام والحديث... والثاني (تجرحهم) ويدل عليهم قراءة ابن عباس وابن جبير ومجاهد وأبي زرعة والجحدري (تَكلُمهم) بفتح التاء وسكون الكاف وضم اللام، من (الكلم) وهو الجرح.

وقد قرئ (تجرحهم) وفي التفسير أنها تسم الكافر".[2]

وقد اختلف أهل التفسير والعقيدة في فعل هذه الدابة التي جعلها الله سبحانه من أشراط الساعة، فمنهم من قال أنها تخاطب الناس عند ظهورها، وتقول: ﴿` d c b a e ﴾ وذكر أنها تقول غير ذلك، والذي يدل على هذه المخاطبة قوله ﴿ _ ﴾.

ومن العلماء من ذكر أن هذه الدابة عند ظهورها تسم الكافر ونحو ذلك، وهذا معنى قراءة (تكْلُمهم).[3]

ومن خلال المرويات الواردة في وصف هذه الدابة، يمكن الجمع بين القراءتين (المتواترة والشاذة) فلا منافاة بينهما عند المحققين من العلماء، يقول ابن كثير: "قال ابن عباس: ... تكلمهم كلاما، أي تخاطبهم مخاطبة، ... وفي رواية تجرحهم، وعنه رواية قال: كلاً تفعل، يعني هذا وهذا، وهو قول حسن، ولا منافاة والله أعلم".[4]

وأحب أن أنبه على أمر مهم، وهو أن الدكتور محمد الحبش أخذ ما دلت عليه القراءة الشاذة ورد ما سواها، فقال: "وثمة قراءة شاذة منقولة عن بعض السلف، وهي (دابة من الأرض تكْلُمهم) أي: تجرحهم، وهي شاذة أريد بها نفي صفة الكلام عن الدابة، وهو خطأ في العقيدة، إذ يلزم الاعتقاد أنها تتكلم، كما دلت له القراءة المتواترة".[5]

أقول: الأخذ بالقراءة الشاذة لا يمنع من الاعتقاد بما دلت عليه القراءة المتواترة، نعم هناك من أسرف في التأويل، وقال: الدابة اسم جنس لكل ما يدب، وليس حيوانا معينا، ولعل

---

(١) ينظر: جامع البيان ١٨/ ١٢٧ ، ولكنه قال: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك ما عليه قرأة الأمصار".

(٢) الدر المصون: ٨/ ٦٤٢.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ؟/ ٢١٣ – ٢١٥.

(٤) تفسير القرآن العظيم: ٦/ ٢١١ – ٢١٢.

(٥) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: ٢١٧.

المراد بها تلك الجراثيم الخطرة التي تفتك بالإنسان، فهي تجرح وتقتل فترجع بهم إلى الله ودينه! ولسان الحال أبلغ من لسان المقال؛ لأن من معاني التكليم: التجريح![1]

وحكاية هذا القول تكفي لدفعه.

المثال الثالث: قوله تعالى:

L ã â á à ßÞM [القمر: ٤٩].

القراءة:

عامة القراء قرأ ﴿ß﴾ بالنصب، وفي الشواذ (كلٌ) بالرفع.[2]

التوجيه والأثر العقدي:

أطال العلماء عند هذا الموضع كثيرا من حيث الإعراب والاستدلال وتوجيه ذلك، لذا نوجز أهم الآراء في ذلك.[3]

وجه النصب في ﴿ß﴾ يخرج على الاشتغال، أما الرفع فعلى الابتداء، و ﴿ á ﴾ نعت لـ ﴿ß﴾ أو لـ ﴿ à ﴾ و ﴿ â ﴾ خبره.[4]

والذي يظهر أن بعض المعتزلة احتج بالقراءة الشاذة على أصل لهم عندهم، فالعبد خالق لأفعاله.[5]

وردّ أهل السنة هذا الاحتجاج، لأن العبد وأفعاله مخلوق لله تعالى، وفي ذلك إثبات للقدر.[6]

وأوجز ذلك السمين قائلا: "نصب ﴿ß﴾ على الاشتغال، وأبو السمال بالرفع، وقد رجح الناس بل بعضهم أوجب النصب.

---

(١) ينظر: أشراط الساعة: ٣٢٠ – ٣٢٣ ، فقد رد المؤلف صاحب هذا الرأي بالحجج البينة.

(٢) ينظر: المحتسب: ٢/ ٣٠٠ ، والدر المصون: ١٠/ ١٤٦.

(٣) وقف الباحث الدكتور محمد السيف مع هذه الآية موضحا ومدققا. ينظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي: ٢/ ٥٧٩ – ٥٩٥.

(٤) ينظر: التبيان: ٢/ ١١٩٩ ، والبحر المحيط: ٨/ ١٨٣.

(٥) للوقوف على هذا الأصل ينظر: شرح الأصول الخمسة: ٣٢٣ – ٤٧٩.

(٦) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية: ١/ ٣٨٣.

قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة، وذلك أنه إذا رفع (كل شيء) كان مبتدأ، و ﴿ á ﴾ صفة لـ ﴿كلّ﴾ أو لـ ﴿ à ﴾ و ﴿ â ﴾ خبره، وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقا لله تعالى لا بقدر، كذا قدره بعضهم".(١)

فوجه النصب يدل على عموم الخلق بخلاف الرفع، وقد حكى الزجاجي قصة طريفة تبين أثر هذه المسألة في صفوف العلماء، جاء في كتاب (مجالس العلماء) : أن المازني قال: رميت عند الأصمعي بالقدر والميل لمذاهب الاعتزال، فجئته يوما فقال: ما تقول في قوله عز وجل: ﴿ â á à ßÞ ﴾ ؟ فقلت: سيبويه يذهب إلى أن الرفع فيه أقوى من النصب في العربية، ولكن أبت عامة القراء إلا النصب، والقراءة سنة متبعة. (٢)

فقال لي: ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى؟ فعلمت مراده، وخشيت أن يغري العامة بي، فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضمار فعل، وتعاميت عليه.(٣)

والذي يدل عليه البحث أن وجه النصب هو الراجح، فلا يكون مرجوحا، مع تواتر القراءة به، ونصره كثير من العلماء.(٤)

ومن العلماء من رد معنى (الرفع) إلى (النصب) فلا خلاف بينهما، قال ابن عطية: "وقرأها قوم من أهل السنة بالرفع، والمعنى عندهم على نحو ما هو عند الأوليين من أن كل شيء فهو مخلوق بقدر سابق".(٥)

قال ابن رشد: "وأما قوله: ﴿ â á à ßÞ ﴾ على قراءة من قرأ (إنا كلُّ) برفع (كل) يتحمل وجهين من الإعراب:

أحدهما: أن يكون (خلقناه) خبرا للمبتدأ، (و بقدر) صفة للخلق، كأنه قال: كل شيء مخلوق مختص مقدر... فأما الوجه الأول وهو أن يكون (خلقناه) خبرا للمبتدأ، فالآية تقتضي

---

(١) الدر المصون: ١٠/ ١٤٦.

(٢) وتمسك سيبويه بالقراءة. ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٨.

(٣) ينظر: مجالس العلماء: ٢٢٤.

(٤) ينظر: الانتصاف: ٥/ ٦٦٤.

(٥) المحرر الوجيز: ٨/ ١٥٤ – ١٥٥.

العموم، لأن الفائدة في الخبر...".[1]

فالوقوف على هذه المعاني اللطيفة باعث خير للنهل من لغة التنزيل وبيان وجوه الإعجـــاز فيها، وسأختم هذا المبحث بنكتة لطيفة نبه عليها السمين، بقوله: "قولـــه M / 0 1 2 3 4 L [2] فإنه لم يختلف في رفعه، قالوا: لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى، لأن الواقع خلافه، وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، وهـــو خـــلاف الواقع، إذ في (الزبر) أشياء كثيرة جدا لم يفعلوها.

وأما قراءة الرفع فتؤدي أن كل شيء فعلوه هم، ثابت في الزبر، وهو المقصـــود، فلـــذلك اتفق على رفعه.

وهذان الموضعان من نكت المسائل العربية التي اتفق مجيئها في سورة واحدة في مكـــانين متقاربين، ومما يدل على جلالة علم الإعراب، وإفهامه المعـــاني الغامضـــة، والجـــاهلون لأهل العلم أعداء".[3]

---

(١) فتاوى ابن رشد: ٣/ ١٥٣٣ – ١٥٣٤ .

والثاني: هو "أن يكون (خلقناه) صفة لـــ (شيء) و (بقدر) خبر للمتبدأ" وهذا قد يتطرق إليه لـــبس؛ فيكون المعنى (إن أمرنا أو شأننا كل شيء خلقناه فهو بقدر...) في حين أن الصواب: (كل شـــيء فهو مخلوق). ينظر: البحر المحيط: ٨/ ١٢٨.

(٢) القمر: ٥٢ ، ومناسبة هذا الكلام واضح؛ فوجه هذه يختلف عن تلك، فتأمل!

(٣) الدر المصون: ١٠/ ١٤٩.

الخاتمة

أسأل الله حسنها!

أود الإشارة إلى بعض الأمور المهمة، **فأهم النتائج هي:**

أولا: هناك أحكام عقدية مهمة تؤخذ من اختلاف القراءات، لذا يجب العناية بالقراءات المتواترة معنى وتوجيها.

ثانيا: التنبيه للقراءات الشواذ، ومعرفة مراتبها، فقد يكون الوجه منها محكيا أو موضوعا، يتضمن دلالة مناقضة لما عليه النص المتواتر، فلا يمكن الجمع بينهما بحال.

ثالثا: علم العربية هو الأساس للوقوف على علل القراءات والإفادة من توجيهها وهو مهم لعلم العقيدة فبه يحكم!

رابعا: تعدد المعاني في اختلاف المباني للقراءات مورد عظيم للباحثين، للوقوف على أحكام القرآن وحكمه، وقد يكون المعنى المستنبط من القراءة الشاذة لا يتضاد مع ما هو مقرر في القراءة المتواترة، إذا دلت على ذلك الأدلة الصحيحة وأمكن الجمع بينهما.

خامسا: التفطن لبعض القراءات الشواذ فقد يكون خلفها قول شاذ، كما يحدث للمتكلفين في استخراج المعاني من بعض الوجوه الشاذة لنصرة آرائهم.

أما أهم التوصيات:

أولا: العناية بالقراءات الشاذة، ومعرفة أسباب الشذوذ.

ثانيا: استنباط الأحكام العقدية من اختلاف القراءات المتواترة والشاذة يحتاج إلى مزيد بحث، ولا يصلح هذا البحث إلا لطالب اكتملت عنده الأدوات، مع سلامة القصد والمثابرة والتقصي، والإفادة من القديم والحديث.

ثالثا: عدم تكرار القول فيما كتب بالجانب الفقهي في القراءات، فقد كثرت الكتابة عن ذلك، ولكن هناك جوانب يمكن للمتتبع أن يمسها.

أسأل الله السداد في القول والعمل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

والحمد لله أولا وآخرا

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١. الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم – جمعا ودراسة: د. محمد بن عبد الله السيف، دار التدمرية، الرياض، ١٤٢٩ه = ٢٠٠٨م.

٢. أسباب وجود القراءات الشاذة: د. أحمد شكري، طبع في ضمن كتاب (في القراءات القرآنية) دار العلوم، عمان، ط١ ، ٢٠٠٦م.

٣. أشراط الساعة: يوسف بن عبد الله الوابل، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، ط١ ، ١٤٠٩ه = ١٩٨٩م.

٤. الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية المتواترة: د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد للطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦ه.

٥. إعراب القراءات الشواذ: عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ه) تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١ ، ١٤١٧ه = ١٩٩٦م.

٦. الانتصار للقرآن: محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣ه) تحقيق: د. محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمان، ودار ابن حزم، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢ه = ٢٠٠١م.

٧. الانتصاف من الكشاف: أحمد بن محمد ابن المنير (ت: ٦٨٣ه) طبع مع (الكشاف) مكتبة العبيكان، الرياض، ط١ ، ١٤١٨ه = ١٩٩٨م.

٨. البحر المحيط: محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ه) دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط٢ ، ١٤١٣ه = ١٩٩٢م.

٩. البرهان في علوم القرآن: محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤ه) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٤ه = ٢٠٠٣م.

١٠. تأويل مشكل القرآن: عبد الله بن مسلم ابن قتيبة (ت: ٢٧٦ه) تحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية (د.ت).

١١. التبيان في إعراب القرآن: عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ه) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢ ، ١٤٠٧ه = ١٩٨٧م.

١٢. التبيان في أيمان القرآن: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ه) تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٢٩ه.

١٣. تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن محمد ابن كثير (ت: ٧٧٤ه) دار طيبة، الرياض، الإصدار الثاني، ط٢ ، ١٤٢٥ه = ٢٠٠٤م.
١٤. توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية: د. عبد العزيز بن علي الحربي، مكتبة دار ابن حزم، الرياض، ط١ ، ١٤٢٤ه = ٢٠٠٣م.
١٥. التيسير في القراءات السبع: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ه) تحقيق: أ.د. حاتم الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط١ ، ١٤٢١ه = ٢٠٠٨م.
١٦. جامع البيان عن تأويل آيل القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠ه) تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ط٢ ، ١٤٢٤ه = ٢٠٠٣م.
١٧. الجامع الصحيح: محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦ه) دار طوق النجاة، بيروت، ط١ ، ١٤٢٢ه.
١٨. الجامع لأحكام القرآن: محمد بن أحمد القرطبي (ت: ٦٧١ه) مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧ه = ٢٠٠٦م.
١٩. حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ه) تحقيق: رائد بن أحمد النشري، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤٢٨هـ.
٢٠. الحجة في بيان المحجة: إسماعيل بن محمد الأصبهاني (ت: ٥٣٥ه) دار الراية، الرياض، ط٣ ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.
٢١. حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد ابن زنجلة (ت: ٤٢٥ه) تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥ ، ١٤٢٢ه = ٢٠٠١م.
٢٢. خصائص التصور الإسلامي: سيد بن قطب (ت: ١٣٨٧ه) دار الشروق ، القاهرة، ط١ ، ١٤٠٨ه = ١٩٨٨م.
٢٣. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت:٧٥٦ه) تحقيق: أحمد بن محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١ ، ١٤٠٦ه = ١٩٨٦م.
٢٤. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى ابن مجاهد (ت: ٣٢٤ه) تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٤٠٠ه.

٢٥. السنة: أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧ه) تحقيق: أ.د. باسم بن فيصل الجوايرة، دار الصميعي، ط١ ، ١٤١٩ه = ١٩٩٨م.
٢٦. شرح الأصول الخمسة: عبد الجبار بن أحمد (ت: ٤١٥ه) تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١ ، ١٣٨٤ه = ١٩٦٥م.
٢٧. شرح العقيدة الطحاوية: علي بن علي ابن أبي العز (ت: ٧٩٢ه) مؤسسة الرسالة، ط٢ ، الإصدار الثاني، ١٤١٢ه = ٢٠٠١م.
٢٨. صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسنة: علوي بن عبد القادر السقاف، دار الهجرة، ط٢ ، ١٤٢٢ه = ٢٠٠١م.
٢٩. الصواعق المرسلة إلى الجهمية والمعطلة: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١ه) تحقيق: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط٢ ، ١٤١٨ه = ١٩٩٨م.
٣٠. فتاوى ابن رشد: محمد بن أحمد (ت: ٥٢٠ه) تحقيق: المختار بن الطاهر التليلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١ ، ١٤٠٧ه = ١٩٨٧م.
٣١. القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: د. محمد الحبش، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١ ، ١٤١٩ه = ١٩٩٩م.
٣٢. قواعد نقد القراءات القرآنية – دراسة نظرية تطبيقية: د. عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ١٤٣٠ه = ٢٠٠٩م.
٣٣. الكشاف: محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨ه) مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨ه = ١٩٨٨م.
٣٤. اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي ابن عادل الحنبلي (توفي بعد ٨٨٠ه) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٤١٩ه = ١٩٩٨.
٣٥. مجالس العلماء: عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٤٠ه) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٤٢٠ه = ١٩٩٩م.
٣٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: عثمان ابن جني (ت: ٣٩٢ه) القاهرة، ١٣٨٦ه.

٣٧. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبد الحق بن غالب ابن عطية (ت: ٥٤١ه) الدوحة، ط٢ ، ١٤٢٨ه = ٢٠٠٧م.
٣٨. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أ.د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١ ، ١٤٢٤ه = ٢٠٠٣م.
٣٩. معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ه) تحقيق: محمد علي النجار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط٣ ، ١٤٠٣ه = ١٩٨٣م.
٤٠. المفتاح في اختلاف القرأة السبعة المسمين بالمشهورين: عبد الوهاب بن محمد أبو القاسم القرطبي (ت: ٦٤٢ه) تحقيق: أ.د. حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٧ه = ٢٠٠٦م.
٤١. منجد المقرئين ومرشد الطالبين: محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣ه) تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١ ، ١٤١٩ه.
٤٢. منهج الاستنباط من القرآن الكريم: فهد بن مبارك، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية معهد الإمام الشاطبي، جدة، ١٤٢٨ه = ٢٠٠٧م.
٤٣. الموافقات: إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠ه) تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١ ، ١٤١٧ه = ١٩٩٧م.
٤٤. الموضح في وجوه القراءات وعللها: نصر بن علي ابن أبي مريم (توفي بعد ٥٦٥ه) تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط٣ ، ١٤٢٦ه = ٢٠٠٥م.
٤٥. موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة: سليمان بن صالح الغصون، دار العاصمة، الرياض، ط١ ، ١٤١٦ه = ١٩٩٦م.
٤٦. النشر في القراءات العشر: محمد بن محمد ابن الجزري (ت: ٨٣٣ه) تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).